مسار الدولة ومصيرها

حسن مدن

عند المفاضلة بين «الدولة»، مهما قيل في نقائصها وتردّدها في أن تكون دولةً عصريّة بحقّ، ودولة مواطنة بحقّ، و«اللادولة»، أي بلوغ حال تتفكّك فيه الدولة، وتتلاشى لينشأ فراغ تشعله القبائل والعشائر والطوائف وأئمّة المذاهب والمليشيات، فعلينا أن ننحاز إلى وجود الدولة، بصفتها، رغم كلّ ما يعتريها من مثالب، خطوةً مهمّةً إلى الأمام مقارنة بما قبلها. لا يُعالج ضُعف الدولة أو عجزها أو استبدادُها بتحطيم ما أقامته من مؤسّسات، ومصادرة دورها الوطني المأمول، وإنّما بالعمل على النهوض بالمجتمع المدني، ليكون رقيباً وشريكاً. ويتعيّن ألّا نُفتن بالشعارات البرّاقة التي تُسوّق بدائل الدولة، بحجّة أنّ الدولة استبدادية، ونتساق إلى الوهم بأنّ الكيانات التقليدية الموازية، أو التي تُريد أن تجعل من نفسها بديلًا للدولة، هي أكثر تعبيرًا عن هموم المواطنين وتطلّعاتهم، لأنّ هذه الكيانات ردّةٌ إلى الوراء، وتحطيم للمنجز المؤسّساتي الذي تمّ، مهما كانت ضآلته وهشاشته، فالمطلوب هو توسيع هذا الطابع المؤسّساتي وترسيخه وتقويته، لا الارتداد عنه، ففي الظروف الملموسة اليوم، عربيًا، لن يكون بديل الدولة سوى العصبيات التقليدية التي أنشئت الدولة لتجاوزها؛ القبيلة، الطائفة، العشيرة وغيرها. لا يجوز، في أيّ حال، أن يُفهم من هذا القول أنّه تبرير للدولة في المطلق، أو دفاعٌ عن استبدادها، فنحن نشاطر من الوعي بالحاجة إلى قهر هذا الاستبداد بناء المؤسّسات المدنيّة القادرة على كسره، بفرض نهج سياسي يحترم التعدّدية، ويضمن المواطنة المتساوية، وهو أمر يلزمه عمل طويل ودؤوب.

لم تكن الحروب الأهليّة في كثير من بلداننا العربية التي شهدناها في القرن الماضي وبدايات هذا القرن قد اندلعت بعد، حين وضع عبدالله العروي كتابه المهمّ عن «مفهوم الدولة» (1981)، لكنّه امتلك قدرة استشرافية تحذّر من المآلات المدمّرة للكيانات الوطنية، إن لم يجر النظر بصورة تاريخانية إلى الدولة بوصفها سيرورة باتجاه عقلنة المجتمع. في ذلك الوقت المبكر، لم ينفِ العروي عن الدولة القُطرية العربية أوجهًا كثيرة من عدم عقلانيتها، ومن قصور القائمين عليها، لكنّه أكّد أنّ هذه الدولة محمولة، أو مضطرّة حتى لو لم ترد، على أن تسير في اتجاه العقلنة، حتى وإن فعلت ذلك بتردّد، وبخطًى بَنيدة. وفي واحدٍ من أهمّ كتبه، وهو «تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القُطريّة» (1994)، رأى عبدالله العروي أنّ بناء الدولة الوطنية (القُطرية) العربية وتحصينها وترسيخها هي المهمّة الأساس قبل الهروب إلى الأمام بتبنّي مشاريع وحدويّة لم تنضج ظروفها الموضوعيّة بعد، وأثبتت التجربة أنّها آلت إلى الإخفاق المريع، لإغفالها تلك الظروف.

وفق هذا الفهم، يمكن القول إنّ الأنصاري كان، هو الآخر، يُحذّر من المآلات الصعبة التي انتهت إليها الدولة القُطرية العربيّة في أكثر من مكان، التي رأى مقدّماتها، داعيًا إلى تفادي الأسوأ، الذي حصل للأسف، عندما أزيحت الدولة الوطنية في أكثر من بلد، العراق والسودان وليبيا وغيرها، عن الدور الموكول إليها وحدها، وفق العلوم السياسية، وهو احتكار القوة لضبط نزاعات المجتمع.

وفي تعقيبٍ له على كتاب الأنصاري، نبّه الباحث يوسف الحسن إلى مجموعة من النقاط المهمّة، بينها ضرورة الوقوف على دور القوى الخارجية في إفشال مساعي بناء الدولة الوطنيّة العربيّة، وهذا صحيح، ليس فقط عبر اتفاقية سايكس – بيكو سيئة الصيت وحدها، وإنما من سياق تعاطي الغرب مع مشاريع بناء هذه الدولة، ومن ذلك، ما تعرّضت له تجربة محمد علي باشا والتجربة الناصرية في مصر من استهدافاتٍ لإجهاضهما، وغير ذلك من صور التدخّل الخارجي في أماكن أخرى. ويتصل الاستدراك الثاني بمسؤولية الدولة العربية نفسها عن تصدّعها. كانت هذه الدولة بدورها رغم تشكّلها ناقصة، وأخفقت في تأمين ما يلزمها من شرعيّة القانون. في النتيجة، عادت بعض بلداننا إلى حال اللادولة، أو ما يشبه تلك الحال.

أميركا والشرق الأوسط... بلا عنوان

محمد أبو رمان

في مقالته الطويلة المهمّة «هل الولايات المتحدة قادمة أم راحلة: التناقضات الاستراتيجية والتكتيكية لمقاربة أميركا في الشرق الأوسط» (المجلة الأردنية للسياسة والمجتمع، الصادرة عن معهد السياسة والمجتمع»، يضع أستاذ العلوم السياسية في جامعة جورج واشنطن، ناثان براون، يده على جوهر الأزمة الأميركية في المنطقة، التي يمكن أن تتمثل باختصار بعدم وجود استراتيجية واضحة متوافق عليها خلال الرؤساء الأميركيين الأخيرين (بوش الابن، أوباما، ترامب، بايدن).

يوُطّر براون الأزمة أو التناقض في الصالح الأميركية الحالية بعد 7 أكتوبر على النحو الآتي: هي ملتزمة بالقيادة، وفي الوقت نفسه، تقليص حجم التدخل، وبعلاقات تاريخية وثيقة مع إسرائيل وإقامة دولة فلسطينية، وبأمن إسرائيلي بشروط غير محدودة وبالحقوق الفلسطينية، العمل الأحادي والتنسيق متعدّد الأطراف، وإطلاق الأسرى الإسرائيليين وتدمير حركة حماس والدولة الفلسطينية، وتمويل خليجي لإعادة إعمار غزّة، وعلاقات دبلوماسية كاملة مع العرب وإسرائيل. وفي هذه الحالة، لو تحققت الرؤية السابقة كاملة، فإنّ أميركا قد تكون فازت بالبانيصب الدبلوماسي، على حد تعبير براون، لكنه يستدرك بأنّ «النتيجة على الأغلب ستكون شعباً فلسطينياً مستنزفاً ومصدوماً ويشعر بالمرارة، وانقساماً في القيادة الإسرائيلية وجناحاً يمينيّاً يرى فرصة تاريخية لتحقيق أهدافه بطرد الفلسطينيين، وشعوراً عميقاً في الإقليمي بأنّ الولايات المتحدة دعمت حرباً مدمّرة».

يختم براون مقالته بالقول: «على المدى الطويل، لم تعد الولايات المتحدة تطمح في المنطقة لأفكار عظيمة، بل تسعى، بدلاً من ذلك، إلى تحقيق مصالح محدودة، وحضور أمني محدود، ونشيط دبلوماسياً من دون أن تكون مهيمنة».

من المهم قراءة ما وصل إليه براون من نتائج فيما بعد 7 أكتوبر، إذ يعزّز القناعة التي ترى أنّ هناك غياباً كاملاً لتصور استراتيجي واقعي أميركي لمستقبل المنطقة، لمن لا يزالون يراهنون على الحكمة أو القيادة أو الهيمنة الأميركية حتى، فهناك عجزٌ عن اجتراح رؤية، فضلاً عن تنفيذها، وقد تبدّى هذا واضحاً في الفجوات الكبيرة في التصوّرات الأميركية تجاه المنطقة، منذ ربع قرن، ما بين أحلام المحافظين الجدد بإقامة الديمقراطية (الدّعاء) في العراق، وتحرير المنطقة من الدكتاتورية، بعد 11 سبتمبر، كما أعلن وزير الخارجية الأميركية السابق، كولن باول، في مبادرته «نحو توسيع الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي»، التي لم تلبث أن سقطت في العراق نفسه، وبلّا جاءت رياح التغيير «من الداخل» في الربيع العربي 2011 لترتبك إدارة أوباما في التعامل معها، ما بين المراقبة، ثم محاولة ركوب الموجة، والتراجع، وصولاً إلى مقالة «عقيدة أوباما» للصحافي جيفري غولد بيرغ في مجلة أتلانتيك (2016)، وعبّر فيها الرئيس الأميركي في حينه عن تحفظ شديد في سياسة الولايات المتحدة تجاه الانخراط في مشكلات العالم العربي، والأسباب التي دعت إلى توقيع الاتفاق النووي مع إيران، والخلافات مع النظم العربية الحليفة لأميركا.

جاءت إدارة ترامب بعدوانية أكثر تجاه المنطقة، وبمحاولة إحداث عملية قيسرية في التسوية السلمية، من خلال صفقة القرن، ثم نقل السفارة الأميركية إلى القدس، ومفهوم السلام الإقليمي، الذي آل إلى الاتفاقيات الإبراهيمية، بينما جاءت إدارة بايدن وهي لا تحمل أي تصوّر استراتيجي للتسوية السلمية، وتعطي الأولوية لقضية الصين، ثم لحرب أوكرانيا، وتسعى لتطبيع سعودي إسرائيلي، من خلال اتفاقية مع أميركا، قبل أن تستجدّ أحداث طوفان الأقصى وتقلب الطاولة على الجميع!

عادت الإدارة الأميركية إلى محاولة تركيب مصالحها مرّة أخرى وتفقد الدفاتر القديمة والجديدة، للبحث عن تصوّرات للمرحلة المقبلة، ولاستئناف التسوية السلمية، من دون أن تمتلك إجابات واضحة عن المعضلات التي وقعت فيها كل الإدارات السابقة، ومن دون أن يكون واضحاً ما إذا كانت تسعى لمراجعات ستأسيس الشرق أوسطية بصورة كبيرة، أو تحاول، كما ذكر براون، وضع أهداف تكتيكية محدودة يمكن تحقيقها من دون محاولات الهيمنة.

السُّودان: طويل الحَربِ يُغرِي بالتأسّي

جمال محمد إبراهيم

(1)

ليست الحرب في السودان مثل حرب روسيا على أوكرانيا، فتلك مبارزة مهما بلغت درجات القتل والدمار، فإنها تظلّ صراعاً بين نِدّين، سيبتصر الأقوى منهما على الآخر الأضعف، ويبقى الأقوى على قوّته والأضعف على ضعفه. كلا... ولم تكن حرب السودان كحرب إسرائيل على فلسطين، بنازع عبرها كيان مصنوع للبقاء على أرض ليست له، ويستعجل إفناء سكّانها الأصليين بإلغاء وجودهم الثقافي قبل الاجتماعي، ومحو تراثهم الحضاري قبل إرثهم التقليدي، وإحلال لغتهم العبرية لساناً يقاتل اللسان العربي في عقر موقعه الجغرافي التليد. كلا... وليست حرب السودان أهلية تدور رحاها بين السودانيين، طائفة سودانية تصارع أخرى، أو جماعة عقائدية تخالف أخرى، أو عصابة تقاتل عصابة ولا شرعية لكليهما. تنظر إلى كلّ تلك الحروب من حولك، ثم ترى أن المجتمع الدولي، وهو كيان هلامي قد يصعب تصنيفه كياناً ناعماً أو صلباً، لا يحتار في تقييم الذي يجري من قتال بين روسيا وأوكرانيا، كما لا يحتار في تقييم القتال الدائر بين إسرائيل، وهي كيان مصنوع يقاتل كياناً فلسطينياً أصيلاً في أرضه. غير أن الحرب في السودان، وقد كان أكبر بلدان القارّة الأفريقية، مساحة في الجغرافيا، وثراءً في خصوبة الأرض وفي الموارد الباطنة والظاهرة، هي التي شكلّت الحيرة الكبرى، فلا يعرف لها نهاية في الأرض، ولا سلاماً يهبط عليها من السماء. حملت حرب السودان وجوهاً من حرب روسيا ومن حرب إسرائيل، فكلتا الحربين تدوران حول وجهين رئيسين: الهوية والانتماء، فحملت حرب السودان الكثير منهما.

(2)

تدور الحرب في السودان ولا يرى المتابعون نهاية لها، في حين نسمع المناشدات والمبادرات والبيانات تترى، فكأنها جعجعة في أمكنتها فلا طحن يرى، بل هو طحن البشر وإفناء الناس ودمار الدولة ومحو إرثها تاريخياً، وتجزئة أرضها جغرافيًا. ذلك أن تلكم النيران الطبية والمناشدات الكريمة لا تتجاوز طبيعة نظرائها القاصرة، فلا يرى أصحابها إلا أن تقف الحرب ليبدأ السلام. تلك نظرات الغافلين، يبسّطون أمور ذلك الصراع من دون الولوج إلى أعماق جذوره. ليس لمعضلة السودان وأزماتها من حلّ، هل يرون جذور هذه الحرب الدائرة ومن يقف وراءها من محرّضين والغين بطريق غير مباشر في القتال في الخرطوم وأم درمان، مثلما هو دائر في دارفور غربي السودان؟ هل يرونه محض صراع داخلي أم أن الصورة أبعد من ذلك؟ دولة السودان الحالية، وإن كانت في قلب القارة الأفريقية، محاطة بسبعة بلدان، نالت استقلالها في الأعوام الوسيطة من القرن العشرين، من فرنسا وبريطانيا. ترى هل انقطعت كلّ الخيوط الكولونيالية مع هذه البلدان، أم ما زالت تحمل في حقائبها خيوطاً خفية في جيناتها لربوط تاريخية، تمثلها اتحادات وروابط ابتدعها الكولونياليون، مثل رابطة دول الكومونولث ورابطة البلدان الفرانكفونية؟

> لتقول دول الإقليم ومنظماته، مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، لبعض أعضائها ممن صبّ الزيت في حرب السودان، ان يكفّ يديه

إلا على المستوى السياسي المحض، لربما يُغضب ما أكتب أطرافاً لا توافقني الرأي، من السودانيين ومن سواهم، لكن النظر الموضوعي يظلّ مربط التحليل وأس الكلام المنطقي. لا أطرح أسئلة من نوع: لماذا يظهر التعاطف كبيراً من دول عربية نحو حرب الفلسطينيين ضد إسرائيل، مقارناً بضعفه نحو حرب السودانيين مع أنفسهم؟ إذ ربما كانت لمثل هذه الأسئلة مشروعية ما ولها إجابات حاضرة، غير أن حرب السودان تحمل وجوهاً واضحة المعالم لمواجهات بين طوائف ومجموعات إثنية وتكوينات قبلية، ستعطي بعداً خطيراً يدفع أطراف حرب السودانيين فيما بينهم، إلى ما يشبه التصفية العرقية والإبادة شبه الجماعية والقتل على الهوية. لكني أطرح أسئلة أخرى هنا: هل لأصحاب المبادرات رغبات جادّة لإيقاف حرب جيش السودان، وهو جيش يتشكك بعضهم في قوميته، ضد قوات الدعم السريع التي يراها الجيش من رفعت رايات التمرّد ضد الوطن؟ هل لهم كامل المعرفة والإدراك بجذور الصراع الدائر؟ هل يرون جذور هذه الحرب الدائرة ومن يقف وراءها من محرّضين والغين بطريق غير مباشر في القتال في الخرطوم وأم درمان، مثلما هو دائر في دارفور غربي السودان؟ هل يرونه محض صراع داخلي أم أن الصورة أبعد من ذلك؟ دولة السودان الحالية، وإن كانت في قلب القارة الأفريقية، محاطة بسبعة بلدان، نالت استقلالها في

كاريكاتير طارق نجم

أوان الحرب المفتوحة في لبنان

وائل نجم

تصاعدت أخيراً حدة المواجهات على الجبهة الشمالية لفلسطين المحتلة مع جنوب لبنان بين قوات الاحتلال الإسرائيلي وحزب الله، وارتفعت معها احتمالات توسّع رقعة المواجهات، لتتحوّل إلى حرب مفتوحة وواسعة يشترك فيها العديد من القوى، وربما الدول من الإقليم وخارجه، حتى إنّ الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون تحدّث في قمّة الدول السبع في إيطاليا عن مسعى فرنسي ثلاثي ضمّ إلى فرنسا والولايات المتحدة إسرائيل، بهدف تخفيف التوتر والحيلولة دون خروج الأمور عن نطاق السيطرة عند الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، وهو ما حدا بوزير الجيش الإسرائيلي يوآف غالانت إلى نفي ذلك أو إنكاره، ورفض أن تكون إسرائيل جزءاً من هذا المسعى. وتزامن ذلك أيضاً مع حديث إسرائيلي عن استعداد الجيش في الجبهة الشمالية مع لبنان وجهوزيّته لتوسيع رقعة القتال والحرب بانتظار القرار السياسي؛ فهل ان أوان الحرب المفتوحة على لبنان؟ أم أنّ كل الحديث الذي يجري لا يخرج عن كونه جزءاً من آلة الحرب والدعاية النفسية؟

لدى إسرائيل رغبة في توسيع نطاق الحرب لتشمل لبنان بالنظر إلى اعتبارات كثيرة وعديدة، أبرزها: أولاً، الفشل الذي أصابها في حربها وعدوانها على غزّة، حيث لم تُحقّق أيّاً من أهدافها المعلنة، على الرغم من مضي أكثر من ثمانية أشهر على الحرب، ويضع هذا الإخفاق الذي يعترف به قادة مهنّون في إسرائيل الدولة والكيان أمام خطر وجودي كما يعتبر بعضهم، وبالتالي، فإنّ الإبقاء على الوضع الحالي من دون حلّ قضية الأسرى يعني حالة من الاستنزاف الدائم الذي سيقوّض بنيان إسرائيل عاجلاً أم آجلاً، والنزول عند شروط المقاومة الفلسطينية لا يقلّ خسارة وخطراً. ولم يعد الإجهاز على المقاومة ممكناً. وعليه، يشكّل الهروب إلى الأمام وخلط الأوراق من جديد أفضل مخرج وليس حلاً، ومن هنا تتولّد الرغبة لتوسيع الحرب باتجاه لبنان، علّ ذلك يخلط الأوراق ويشكّل حلاً مقبولاً؛ لكنّ ذلك لا يعني حلاً مضموناً. ثانياً، هناك عشرات الآف المستوطنين هجّروا منازلهم ومستوطناتهم في شمال فلسطين باتجاه الداخل والوسط، بفعل الحرب عند الحدود، ويرفض هؤلاء العودة إلا بعد حلّ قضية وجود حزب الله بالقرب من الحدود، بمعنى آخر، يريدون ضمانات لبقائهم، وهو أمر غير متوفّر حالياً، وتشكّل هذه الوضعية كلفة كبيرة، فضلاً عن اهتزاز ثقة بقدرة الدولة والجيش على حماية المستوطنين، وهو ما يُعدّ ضربة لفكرة الاستيطان من أساسها. وعليه، الحكومة معنية بإيجاد حلّ لأولئك. ومن بين الأفكار المطروحة توسيع رقعة الحرب إذا لم تحلّ هذه المسألة عبر الدبلوماسية. ثالثاً، تعتقد الحكومة الإسرائيلية الحالية أنّ الظرف مناسب لشنّ عملية عسكرية واسعة تسدّد فيها ضربة قوية لحزب الله، وتتخلّص من أسلحته التي تشكّل تهديداً حقيقياً لها ولمصالحها، كما تحدّ من قدرة إيران على التأثير في مسار الأحداث في الإقليم بشكل عام، ما يفتح الطريق مجدّداً أمام إسرائيل للسير باتجاه تطبيع العلاقات مع دول المنطقة من ناحية، وتزعّم المنطقة من ناحية ثانية. غير أنّ هذه الرغبة تصطدم بعوامل كثيرة تفرض على الإسرائيلي التفكير ألف مرّة قبل الشروع في أيّة خطوة تنفيذية عملية، لعلّ أبرزها: أولاً، القدرة الحقيقية التي يتمتّع بها حزب الله لناحية إمكاناته العسكرية وقدرته على توجيه ضربات استراتيجية في عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو قد اعتمد استراتيجية التصعيد التدريجي والممنهج الذي يكشف في كلّ مرّة فيه عن نوعية سلاح جديد أكثر ردعاً للإسرائيلي، ويهدف من ذلك إلى تجنّب الحرب المفتوحة وعدم السماح للإسرائيلي بالذهاب إليها ابتداءً.

بهذه الاعتبارات والعوامل، يمكن القول إنّ أوان الحرب المفتوحة لم يحن بعد على جبهة شمال فلسطين وجنوب لبنان. ولكن لا شيء يضمن الا تنفجر هذه العوامل والاعتبارات بين ليلة وضحاها، أو أن يجرّ الميدان المقاتلين إلى منتصف الحلبة، وعندها، لا يمكن لأيّ اعتبار أن يحول دون الحرب المفتوحة، أو ربما في حالة جنون أو غضب إسرائيلي عارم يمكن أن تتخذ القيادة قراراً لا تقيم فيه اعتباراً لكلّ العوامل التي جرى ذكرها باعتبارها عوامل لاجمة لانزلاق المنطقة إلى الحرب المفتوحة، وعندها تكون هذه الحرب قد وقعت قبل أوانها.

ما يمكن قوله اليوم وبعد فشل كل محاولات وقف النار وإطلاق الأسرى، إنّ هذه الحرب باتت بلا أفق، وربما صفرية لن تنتهي إلا بانتصار أحد الفريقين.

> اوان الحرب المفتوحة لم يحن بعد على جبهة شمال فلسطين وجنوب لبنان، ولكن لا شيء مضمونا

(كاتب لبناني)

واقع الحركات الإسلاموية في المغارب

عبد القادر الشاوي

يمكن لمتتبع أوضاع الحركات الإسلاموية وتطوّراتها في البلدان المغاربية، وكذا، في غيرها من البلاد العربية إجمالاً، أن يدرك بيسر، مع الاعتبار بما يمكن اعتمادُهُ من فرضيات وخَبْكَةٍ من تأويلات، كيف أنّ تاريخ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 أيقظ بصورة مفاجئة تقريباً، تبعاً، في ما يبدو، للمفاجأة التي نُفّذت بها العملية ذاتها في صبيحة ذلك اليوم، نوعاً من الوعي السياسي الحادّ، الذي كانت تجارب العمل النضالي، أو السلطوي، في ساحاتٍ ملغومةٍ بمختلف التناقضات والمنافسات، قد أخمدته تدريجياً، وفي حالات فُرِضَت عليه بطريقة «ديموقراطية»، مُناورة ومصطنعة، أن يتوارى عن المشهد السياسي قبل أن تُسلّط عليه أشكالاً من القمع أو الرقابة. وممّا يمكن استخلاصه من تجارب العمل الإسلاموي، في السابق، أنّ الوعيَ السياسي القائم على مبدأ الإصلاح أو السامي إليه، بالوسائل الدعوية والعملية معاً، لم يحقّق شيئاً كثيراً ممّا راهن عليه، وفي الحالتَين، التونسية والمغربية، انتكس بصورة مُؤكّدة، إذ وقع حاملوه، في المرحلة الأولى، في التبرير الأيديولوجي والدّعوي لمختلف الأوضاع التي وقفت في وجهه في جميع الأصعدة، تقريباً، اقتصادية واجتماعية وسياسية. ثمّ تلا ذلك، في آخر مرحلة، ولم يكن قبلها ثانية، أن سقطوا نهائياً، مع ما في السقوط في بعض الأحيان من رحمة ذليلة، والظروف من حولهم استثنائية تميّزت بالحدّة والعنف، لم توفّر لهم، في غالب الحالات، أيّ حماية اعتبارية، والانتقادات شديدة لم تعبأ بتجربتهم المجهَضة، هذا، في حالات من الانقسام على الذات أظهرت فقر تنظيماتهم أو بنية مُحصَنة تتمثّل بالهيكلة الضرورية، وبين صعود الحركات الإسلاموية في البلدان المغاربية، حتّى حين لم تتمكّن بعض حركاتها من الوصول إلى سدّة الحكم، وسقوطها، وهي تجرّ أذيال الخيبة السياسية من دون سند جماهيري، مسافةٌ يمكن أن تُرى من زاويتَين: زاوية التجربة العملية في الحكم أو في الصراع، وهي التي قادت بناءً على التحدّي والمغامرة، أيضاً، إلى الفشل في إنجاز المهام التي تعاقدت بها مع الشعب المؤمن الذي والاها. والزاوية الثانية، ذات طبيعة براغماتية، أي أنّها بمُجرّد أن خرجت إلى النضال السياسي والمجتمعي بالخطاب الدعوي القائم على ضرورة الإصلاح، وتحقيق النزاهة ومحاربة الفساد... إلخ، أصبحت عُرضة لجميع الاختراقات، فكان عليها، في بادئ الأمر، أن تتكيّف من دون أيّ تقدير نظري، أولاً، مع الإكراهات الدولتية، التي لها وجود تاريخي مُكرّس في صُلب الأبنية السياسية والاقتصادية السائدة، وبعضها تكوّن في الفترات السابقة من الاستقلال الوطني، وأضحى عماداً أصليا لتطوّرات واختيارات حاسمة كثيرة في السياق الوطني الخاص لمختلف الدول المغاربية. والواقع أنّ غالبية تلك الإكراهات كانت تتناقض مع ما كان للحركات الإسلاموية من أفكار سابقة، أو لعلّها «طهرانية»، عن طبيعة النظم القائمة، والتحالفات المعقودة في بنية سلطتها المختلفة، وحقيقة المؤسّسات المُنتخبة وغير المُنتخبة. بالإضافة إلى حقائق الصراع العام داخل المجتمعات المغاربية المُختلطة، عُرُوقًا وأنسنةً واختيارات أيديولوجية، بحسب طبيعة القوى السياسية، التي تخترق مجالاتها، وتتحكّم في ردّات أفعالها.

ثمّ حدث، ثانياً، التكيف الجوهري، من الناحية السياسية العامة، بإزاء العلاقات الثنائية والإقليمية والدولية المنسوجة على أكثر من صعيد في دائرة التحالفات الدولية المُشكّلة في فضاء العولمة. وفي هذه العلاقات مواقف متناقضة مع المصالح الوطنية، أحياناً، وخصوصاً في علاقة، مباشرة أو بالوساطة، مع المؤسّسات الدولية المانحة للقروض المرصودة للتنمية، أو متعارضة مع الإقليمية في أحيان كثيرة، أو لا تتناسب مع التوجّهات ذات البُعد «الإسلامي» في حالات خاصّة. وهو الذي حكم على مُختلف السياسات التي انتهجتها الحركات الإسلاموية بشيء من العزلة، لأنّها أوجدت صيغاً للتحالفات العامة في ضوء التصوّرات الدينية والدعوية، لا انطلاقاً من المصالح الفعلية للدولة نفسها، في كثير من المواقف والأحيان. ثمّ حدث، ثالثاً، التكيّف الذاتي الخاص بمُجرّد ما أن استوعبت مُتطلّبات «الشرعية السياسية» المعمول بها، بدوافع مختلفة تبريرية وتسويغية، وربّما بمراجعات مُعيّنة للأصول الفكرية ذات التأثير «الجاهلي»، التي صاحبت نشوءها، حتّى تأقلمت مع الشعارات الداعية إلى الاستقرار والسلم الاجتماعي، لضمان وجودها الشرعي نفسه، وكذا، لاستغلال مجال الشرعية، المفترض أنّه مجال تصارع ديموقراطي، بوصفه المناخ الناظم للممارسة السياسية المتوخّاه، أي أنّها المساهمة في الاستحواذ على أدوار المغايرة، مع حفظ الاستثناءات لظروف خاصة لتلك الحركات في موريتانيا وفي ليبيا، ستصبح ضحيّة لكلّ ما تكيّفت معه في تعالق مع القضايا الجوهرية، التي جاءت للفعل فيها أو للتجاوب معها أو لتغييرها في الاتجاه الدعوي، الذي اختارته للتغيير، أي: النظام السياسي؛ والبنية المجتمعية؛ ومحيط العلاقات الدولية. وبناء على هذا التحليل، يمكن القول، أيضاً، إنّ الحركات الإسلاموية في المغارب رضيت بالخُلْد في «جنّة» المراجعات العامة بعد فشل، وإلى اليأس السياسي بعد أول دعوى يُبرّر التضحيات، وإلى الهزيمة الذاتية حين تغلّب عليها الاستبداد السياسي، وهزم البرامج التي افترضتها للممارسة، ثمّ بدّد أوهامها عن قضايا ومفاهيم حاولت التكيّف معها؛ الشرعية التاريخية، والديموقراطية المأمولة، والتنمية المستدامة، والحرّيات العامة، وسواها، أي معظم ما كانت القوى التقدمية، قومية ويسارية... قد هُزمت فيه ضحيّةً للاستبداد المُمَنهَج من السُّلط المُتنفّذة. فهل يمكن لهذه الحركات، مستقبلاً، أن تستعيد بالفعل حيويتها اعتبارا للأثر الفلسطيني المُحفّز الذي ضَخّهُ حركة حماس في وعيها السياسي؟ وهل من حاجة لذلك اعتباراً لما في هذا الأثر الفلسطيني من مقاومة وتضحيات؟

> الوصول إلى السلطة لم يغيّر من طبيعة الأنظمة القائمة، واستغلال المجال الشرعي لم يخلُ من استبداد الحاكمين

(كاتب مغربي)

تونس والجزائر إلى انتخابات رئاسية مضمونة النتائج

صلاح الدين الجورشي

بلدان عربيان متجاوران يستعدّان لتنظيم انتخابات رئاسية، فما الذي يُميّز بينهما؟ البلد الأول الجزائر، الذي قرّر فيها الرئيس عبد المجيد تبّون تنظيم انتخابات رئاسية سابقة لأوانها في 7 سبتمبر/ أيلول المقبل. ورغم عدم صدور بيان رسمي عن الأسباب التي أدّت إلى تغيير الموعد، انطلقت الاستعدادات عملياً للشروع قريباً في الحملة الانتخابية بعد توالي المُرشّحين في تسجيل أسمائهم رسمياً. ويبدو أن حظوظ تبّون هي الأوفر في الفوز، رغم دخول أقدم حزب معارض في البلاد، جبهة القوى الاشتراكية، السباق، فالذي يُمسك بمؤسّسات الدولة عادةً ما يفوز في بلداننا. لكن ما يلفت الانتباه السماح بمشاركة رئيس حركة مجتمع السلم، عبد العالي حسّاني، وبقطع النظر عمّا حصل داخل هذه الحركة من صراعات وانقسامات، يعطي القبول بوجود إسلامي ضمن المتسابقين انطباعاً عن طبيعة التفكير الذي يُراد تسويقه داخلياً في هذه المرحلة، فالرئيس تبّون نظّم حواراً وطنياً شاركت فيه معظم الأطراف، بعد حراك شعبي استمر حوالي سنة، وشمل معظم مدن البلاد، وكان يُنتظر أن يسفر عن تغيير جذْري في البلاد، وقد حرص شخصياً على مشاركة حركة السلم في هذا الحوار رغم اعتراضها على دستور 2020، ورفضها، أيضاً، المشاركة في الحكومة. وهو عرضٌ قدّمه لها بعد انتخابات 2019.

البلد الثاني الذي يفترض أن تجرى فيه انتخابات رئاسية قبل نهاية العام تونس. وخلافاً للجزائر، تبدو الصورة غامضة، فالموعد لم يُحدّد بشكل نهائي، ولا يُعرف مَنْ سيُسمح له بالمشاركة، ومَنْ سيُمنع من حقّه في الترشّح. وهناك جدل قانوني ودستوري بين الرئيس قيس سعيّد والمعارضة بشأن تغيير بعض قواعد اللعبة في أثناء المشاركة فيها. من جهة أخرى، وخلافاً للحالة الجزائرية، تتأكّد النيّة، يوماً بعد يوم، في إقصاء حركة النهضة بالخصوص، رغم أنّ قيادتها أعلنت عدم مشاركتها في الانتخابات، والتزمت عملياً بعدم توسيع دائرة المواجهة مع السلطة، وتمسّكت بخطاب هادئ، وابتعدت عن التحريض والتصعيد. ومع ذلك، يتعرّض زعيمها راشد الغنّوشي، بالخصوص، إلى حملة إعلامية وسياسية، تحمل في طيّاتها نيّة الإبقاء عليه في السجن مدّةً قد تطول. إذ يجري الحديث حالياً عن وثائق عُثر عليها في منزله خلال إيقافه، قبل أكثر من سنة، تتضمّن، حسب ما قيل، «خطّة للالتفاف على الحكم». وهو ما نفاه محاموه. كذلك الشأن بالنسبة لجميع المُتّهمين السياسيين وسجناء الرأي، حيث لا مُؤشّر إلى احتمال إطلاق سراحهم، أو على الأقلّ تحسين ظروفهم في السجن، إشارةً رمزيةً نحو تغيير المناخ الذي ستُجرى خلاله الانتخابات. تغيب، أيضاً، المبادرات السياسية، التي تسبق عادةً المحطّات الرئيسية التي تمر بها تونس. أعلن أمين عام حزب «عمل وإنجاز» الذي انشقّ مؤسّسوه من «النهضة»، عبد اللطيف المكّي، احتمال مشاركة الحزب في الانتخابات الرئاسية، لكنّه ربطها بتحديد موعد واضح وصريح من رئاسة الجمهورية. لكنّ المشهد السياسي الراهن دفع كثيرين إلى الاعتقاد بأنّ الرئيس قيس سعيّد يصدر إعداد سيناريو يُمكّنه من الاستمرار في الحكم خمس سنوات أخرى، فهو لن يُزوّر النتائج، كما حصل في مرحلتي بوتفيقة وبن علي، لكنّه يصدر التضييق من فرص الترشّح، ويُقصي، في الآن نفسه، كلّ من له قدرة على تعبئة الأنصار في انتخاباتٍ ستكون حاسمة، وذلك من خلال تعديل القانون الانتخابي، ومنع كلّ محكوم عليه في قضية ما أو وجّهت إليه تهمة سياسية، وبذلك يصبح الملعب خالياً من لاعبين وازنين.

المشكلة التي يعاني منها البلدان (تونس والجزائر) تكمن في تفكك المعارضة، وعدم قدرتها على رصّ الصفوف خلال المنعرج الانتخابي، نظراً إلى اختلاف الرؤى وتعدّد العوائق وغياب البرامج، فموقعك داخل الدولة هو الذي يصنع منك الرئيس، ويجعلك صاحب برنامج، ويمكّنك من إخضاع منافسيك. وعندما تغيب شروط الديمقراطية أو تتقلّص، تتدخّل عوامل مُتعدّدة لتكييف الشهديين، السياسي والاجتماعي، ليُختار من تستجيب قدراته للقوى المُهيمنة على الدولة.

حرب ماكرون على بوتين

فاطمة ياسين

قبل الغزو الروسي لأوكرانيا بوقت قصير، زار الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون موسكو، وانتشرت حينها صورة طريفة لطريقة جلوسه مع فلاديمير بوتين. يجلسان إلى طرف الطاولة المفرطة في الطول، في تعبير، ربما، عن المسافة السياسية بينهما، لكن المشهد بدا لبعضهم سخرية بوتين من ضيفه. دخلت بعدها روسيا في الخضمّ الأوكراني الطويل، وبدا ماكرون حذراً في البداية، ويتلمّس خطوات قريبة من خطوات الرئيس الأميركي بايدن، مع شيء من الخصوصية، مراعاة لدور أوروبا تحت راية حلف الناتو، فمع بداية الحرب، نشط ماكرون، مع زعماء أوروبيين، لضمّ دول شرقية كان بعضها أعضاءً في الاتحاد السوفييتي السابق، إلى الاتحاد الأوروبي. وكثيراً ما حاول ماكرون التنسيق مع حليفه المستشار الألماني، أولاف شولتز، في تأكيد لا يتزحزح عن أن همّ فرنسا الأول هو أوروبا، معتبراً أن التقارب الأوروبي لتحصيل الحاصل التقارب الفرنسي الألماني، ومتّخذاً من تراث ما بعد الحرب العالمية الثانية مرجعية له في هذا الاعتبار. مع بداية العام الحالي، وانشغال بايدن بالانتخابات الرئاسية القريبة، أوجد ماكرون لنفسه موقفاً جديداً ومتقدّماً تجاه روسيا بما يخصّ الحرب على أوكرانيا، فقد أبدى استعداداً لإرسال قوات إلى أوكرانيا، في اختراق واحدٍ من المحظورات غير المعلنة في طريقة التعامل الغربي مع حرب روسيا، ثم لم يجد مانعاً من أن تستهدف القوات الأوكرانية العمق الروسي بأسلحة غربية، وهو محظور آخر كان الغرب ملتزماً بعدم اجتيازه، إلى جانب تصعيد الموقف الفرنسي في سياق التدريب على الطائرات ومسائل لوجستية أخرى. لم يكن الشريك الأوروبي الرئيسي لفرنسا، المستشار الألماني شولتز، مرتاحاً، ولعله أصيب

هل بدأ ترسيم حلف ناتو عربي - إسرائيلي؟

لميس أندوني

إذا صحّ ما نشره موقع إكسيوس الأميركي، القريب من مصادر استخبارات إسرائيلية وأميركية، عن اجتماع بين مسؤولين عسكريين إسرائيليين وعرب جرى في البحرين، فإننا دخلنا مرحلة جديدة من رمي الفلسطينيين تحت رحمة حرب الإبادة الصهيونية... وفقاً لمراسل الموقع الإسرائيلي باراك رافيد، التقى رئيس الأركان الإسرائيلي هيرتسي هليفي جنرالات من دول عربية، تحت رعاية أميركية، للتنسيق العسكري بين الأطراف المعنية، بعد «نجاح تعاون دول عربية في إسقاط المسيّرات الإيرانية منعا لوصولها إلى إسرائيل» في ليلة 13 إبريل/نيسان.

وكانت كاتبة هذه السطور قد رأت، في مقالات في «العربي الجديد»، أن واشنطن وجدت في «التعاون العربي» فرصة لبدء خطوات عملية في إنشاء حلف عربي - إسرائيلي عسكري معلن تحت عنوان مواجهة الخطر الإيراني. وواضح أن هذا بدأ تنفيذه بقيادة قائد قوات المنطقة الوسطى للجيش الأميركي مايكل (إيريك) كوريلا.

قد لا يكون اجتماع المنامة الأول من نوعه، لكن اللافت أن هناك من قرّر تسريب الخبر إلى «إكسيوس» لفرض واقع جديد على من قبل أو لم يقبل في العالم العربي، فالتخاذل والتواطؤ العربيان بعد سلسلة المذابح الإسرائيلية المستمرّة ضد الفلسطينيين شجعا واشنطن على عدم التستّر على هذه الاجتماعات، فالمطلوب تحرّكات علنية، تضع الدول المشاركة في زاوية قد تكون مُحرجة لبعضهم، من باب فرض الأمر الواقع، حتى لا يبقى مكانٌ للتراجع أمام الشعوب. ونية تشكيل حلف عسكري حربي عربي - إسرائيلي رسمي معروفة، لكن الوقت يبدو أنه جاء لوضعها في مرحلة تفعيل علني ينبثق عنه اتفاق رسمي لا سرّية فيه، فالعلنية مهمّة لواشنطن، وبخاصة بعدما أفقدت وحشية الحرب الإسرائيلية الإدارة الأميركية نزعة أخلاقية طالما حاولت إشاعتها في الغرب عن نفسها. إضافة إلى أن ترسيم هذا الحلف يركّز اهتمام الغرب على إيران وليس على إسرائيل، بوصفها التهديد الاستراتيجي على المنطقة، وبالتالي، تصبح الجرائم الاسرائيلية حدثا عابرا لا تداعيات استراتيجية لها. إضاءة موقع إكسيوس على الحدث مقصودة لمن سرّب الخبر، فهي رسالة طمأنة إلى الإسرائيليين بأن اميركا جادّة في تحقيق الحلف العلني، كما تهدف إلى تسريع اكتمال حلقة التطبيع الرسمي العربي، خصوصاً أن الموقع نفسه أفاد بأن مسؤولين من السعودية حضروا ذلك الاجتماع الذي ضم ممثلين عن الإمارات والبحرين ومصر والأردن مع رئيس الأركان الإسرائيلي. وإدارة الرئيس الأميركي جو بايدن مهتمة بإرساء خطوات تطبيع سعودي - إسرائيلي تخدمها في الانتخابات الرئاسية المقبلة، حتى لو لم تُنجز معاهدة سلام بين السعودية وإسرائيل قبل عملية الاقتراع تحاول، بوضوح، أصواتٌ عاليةٌ في هذا الاتجاه، في الصحافة الاسرائيلية ومراكز أبحاث أميركية وصهيونية، وحتى في مطبوعات عربية، حرف الأنظار عن مجازر إسرائيل في غزّة، وهجمات المستوطنين في الضفة الغربية، وعن عملية توسيع المستوطنات ومصادرة الأراضي الفلسطينية، خصوصا أن الأوضاع في الضفة الغربية، بشكل خاص، تثير مخاوف حقيقية في الأردن من إفراغ الأراضي الفلسطينية أو التهجير إلى الأردن، فالانفجار في الضفة والقدس الشرقية مصدر قلق حقيقي للدولة الأردنية. ولكن تغطيةً تجرى على ذلك بادّعاءات أن هناك خطراً وجودياً على الأردن، وتجاهل تصريحات المسؤولين الإسرائيليين العلنية عن خطط طرد الفلسطينيين وتهجيرهم، فهذه الحكومة الإسرائيلية لا تهمها حتى مجاملة ملك الأردن أو قبول ما يمكن عرقلة دعوة الوزيرين إيتمار بن غفير وبتسئليل سموترتش، وهما من قادة المستوطنين، لتهجير الفلسطينيين، ولو تطلّب حرقهم، إلى شرق الأردن.

لا تقصر المسألة طبعا على غلاة المتطرفين، مثل الوزيرين بن غفير وسموترتش، بل الحكومة الإسرائيلية كلها، وكذلك انزياح المجتمع الإسرائيلي إلى أقصى اليمين، وموجة الكراهية غير المسبوقة بين الإسرائيليين للعرب والفلسطينيين، ولا يهمّهم قتل الفلسطيني في الضفة أو غزّة، ولا السلام مع الأردن أو الأردنيين، فالعنصرية في أوجها، ويخطئ أي عربي بتخيّل إمكانية التعايش مع الإسرائيليين، حين يكون ما يحرّك مجتمعا كاملا شعار «إما نحن أو هم». كانت الرؤية الاسرائيلية، ولكنها أصبحت أشدّ وضوحاً، «الهيمنة على المنطقة»، من خلال تسريع عملية التطبيع الكامل وربط العالم العربي

> بلغت الاستهانة بالدم الفلسطيني والأمن القومي العربي أن مجازر تُرتكب وتعرض على الشاشات، فيما تُتَّخذ خطوات ترسيم الاستهانة بالدم المسال والأمن العربي

بمشاريع اقتصادية، وبخاصة التي تتيح استيلاء إسرائيل على موارد الطاقة في العالم العربي، أو اشتراكها في هذه الموارد، وحلف عسكري أمني عربي إسرائيلي تجرى خطوات ترسيمه بتسارع مقصود. ولا يعني هذا أن ليس للعالم العربي محاذير أو مخاوف من إيران، ومن سعيها إلى بسط سيطرتها الإقليمية، لكن حرف الأنظار عن المشروع الاستيطاني العنصري الإحلالي بادّعاء أن هناك ضرورة لحماية عسكرية أميركية إسرائيلية للدول العربية، وبالأخص الأردن، ليس أكثر من تمويه ومشاركة في تحقيق المشروع الصهيوني وحمايته، لا أكثر، بل إنه دليل عداء للفلسطينيين والعرب عموما.

طالعنا الصهيوني دايفيد شينكر، في 5 يونيو/ حزيران الحالي، بمقال في موقع معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، يحذّر من أن وضع الأردن دقيق ويجعل استقراره مهدّدا من إيران وحزب الله وحركة حماس. لكنه لا يدعو إلى زيادة المساعدات الأميركية العسكرية إلى الأردن، بل يحذّر، بتهديد مبطّن، بأنه لا بديل للأردن إلا في تعميق التعاون الأمني الاستراتيجي مع إسرائيل. وهنا مربط الفرس؛ يريد من الأردن غضّ النظر عن حرب الإبادة وعن خطر التوسّع الاستيطاني في فلسطين، والاحتماء بإسرائيل. وشينكر، وهو صديق لمثقفين وكتّاب أردنيين وعرب، واضح في احتقاره المخاوف الأردنية من إسرائيل، ولا يخفي صهيونيته، ويقوم بدوره في ترويج هيمنة إسرائيل على المنطقة. وخطورة هذا المقال وأمثاله أنها ترافق خطوات أميركية حديثة لفرض قيادة أمنية أميركية إسرائيلية، جديدها أخيراً الاجتماع التنسيقي في البحرين لجعل ذلك أمراً واقعا. المشكلة أن شينكر لن يلقى مقاطعة من أصدقائه في الأردن نتيجة كلامه الوقح. والأخطر أنّ الدول العربية لن توقف التطبيع مع إسرائيل، فقد بلغت الاستهانة بالدم الفلسطيني والأمن القومي العربي أن مجازر تُرتكب وتعرض على الشاشات، فيما تُتَّخذ خطوات ترسيم الاستهانة بالدم المسال والأمن القومي العربي.

(إعلامية من الأردن)

دروس قاسية تنتظر الفرنسيين

راتب شعبو

عرض الفرنسيون انزياحاً واسعاً نحو اليمين المتطرّف (الأصح تسميته اليمين الهوياتي أو المعادي للأجانب، فهذا أهم ما يميّزه عن اليمين التقليدي) بعد سبع سنوات من حكم حزب «الجمهورية قُدُماً» (la république en marche) الذي تأسّس عام 2016 عشية الانتخابات الرئاسية لعام 2017، ثم بدّل اسمه في خريف 2022 إلى النهضة (renaissance). والحقيقة أن بروز هذا الحزب كان يحمل في ذاته إشارة إلى التحوّل والاضطراب السياسي العميق الذي تشهده اليوم الساحة السياسية الفرنسية. وقد جاء الصعود السريع لهذا الحزب الذي اعتبر نفسه فوق الأحزاب (حزب ضد الحزب)، وفوق التصنيفات (لا يمين ولا يسار)، على حساب انهيار اليمين واليسار التقليديين في فرنسا، الحزب الاشتراكي (اليسار) والحزب الجمهوري (اليمين)، والواقع أنّ هذا الحزب رُفد بسيلٍ من الكوادر الحزبية التي جاءت من هذين الحزبين تحت ضغط الشعور بعطالتهما.

في الحقّ أن ما فتح طريق الإليزيه أمام ماكرون، وبالتالي أمام ازدهار «الجمهورية قُدُماً»، هو من جهة الفضيحة المالية التي أطاحت المرشّح الجمهوري في الانتخابات الرئاسية عام 2017، فرانسوا فيون، والتي أضعفت اليمين التقليدي الفرنسي إلى حدود غير مسبوقة. ومن جهة ثانية، سنوات حكم الرئيس الاشتراكي فرانسوا هولاند التي قادت إلى ضعضعة الحزب الاشتراكي، فكان التصويت لمرشّحه الرئاسي في رئاسيات 2017 أقل من 7%. ثم تفاقم تراجع الحزبين بصورة مسرحية. في رئاسيات 2022، فشلت مرشّحة الحزب الجمهوري فاليري بيكريس، في تجاوز عتبة الـ 5%، فحُرمت تعويض نفقات حملتها الانتخابية، كما يحدث عادة مع الأحزاب الصغيرة. أما الحزب الاشتراكي فلم تحصل مرشّحته للرئاسة، آن إيدالغو، إلا على نسبة لا تكاد تصدّق، هي 1,7%. فيما حقق اليمين واليسار غير التقليدي نتائج متقدّمة، فحازت اليمينية المعادية للأجانب، مارين لوبان (التجمّع الوطني) 23%، وحاز اليساري المعادي للرأسمالية جان لوك ميلانشون (فرنسا الأبية) 21%.

تستدعي ظاهرة بروز حزب النهضة الفرنسي التأمّل، لما تحمل من دلالاتٍ تخص تبدل الواقع السياسي الفرنسي، فهو حزب الرئيس، ويمكن اعتباره حزباً عائماً بلا جذور. ظاهرة «حزبية» توافرت على تمويل، ونشأت لأداء وظيفةٍ، هي دعم المشروع الرئاسي لماكرون، والمتمثل، عملياً، بالهجوم على مكاسب الطبقات الدنيا، من قانون العمل، إلى قانون التقاعد، إلى قانون الهجرة، إلى الضرائب والأسعار والمحروقات، إلخ. واللافت أن معظم هذه القوانين جرى تمريرها من فوق البرلمان بالاستناد إلى نصٍّ دستوري يسمح للحكومة بتجاوز البرلمان عند الضرورة مرّة واحدة في السنة. لا غرو أن الاحتجاجات الشعبية متعدّدة الأشكال (أبرزها احتجاجات أصحاب السترات الصفراء) ملأت فترة حكم هذا الحزب الذي ما كان يمكنه حجز فترة رئاسية ثانية، لولا الرفض الفرنسي التقليدي، الذي بدأ يتآكل، لوصول اليمين المعادي للأجانب إلى الإليزيه. استفاد اليمين الفرنسي ذو النزوع الهوياتي من تراكم المشكلات الاقتصادية ذات الأصل البنيوي، التي زادت حدّتها بفعل تبعات الحرب الروسية على أوكرانيا، كي يغذّي ميلاً انتهازياً يبحث عن إثارة غريزة الهوية لدى الجمهور الفرنسي بالكلام عن «السيادة» تجاه الاتحاد الأوروبي، وبتحميل الآخرين (الأجانب) مسؤولية العبئين، الاقتصادي والأمني، للبلاد.

يصف الإعلام الفرنسي التحوّل الكبير الذي حصل في المشهد السياسي في البلاد بأنه

> الراجح أن فرنسا ستجرّب حكومة من اليمين الهوياتي، من موقع رئاسة الوزراء هذا العام، أو ربما من موقع رئاسة الجمهورية في 2027

زلزال أو حتى انفجار كبير (Big bang)، للدلالة على تأسيسه بداية جديدة بالكامل. ولإدراك مدى التغير الذي حصل يمكن الاستدلال بمقارنة موقف الجمهوري جاك شيراك في 2002، حين رفض مجرّد الجلوس مع مؤسس الحزب اليميني الهوياتي الذي يحقّق اليوم فوزاً كاسحاً في الانتخابات الأوروبية، مع موقف رئيس الحزب الجمهوري اليوم، إريك سيوتي، بالموافقة على التحالف مع هذا الحزب. صحيحٌ أن كامل الصف القيادي للحزب الجمهوري اعتبر سيوتي خائناً وتبرّأ منه وطالب بإبعاده عن الحزب، ولكن لهذه الخطوة دلالة صريحة، فضلاً عن أن قطاعاً من جمهور الحزب لا يعارض، كما أظهر استطلاع للرأي، هذا التحالف الذي كان يبدو قبل سنوات «تابو» وخطّاً أحمر.

أمام الهزيمة الصريحة لحزبه، قرّر الرئيس ماكرون أن يقامر بكل شيء، فحلّ البرلمان، داعياً إلى انتخابات تشريعية في 30 يونيو/ حزيران الجاري، مراهناً على فكرة ساذجة، أن التصويت لليمين المتطرّف في الانتخابات الأوروبية ليس إلا عقاباً لحزب الرئيس على سوء الحال الاقتصادي، ولكن التصويت للبرلمان الفرنسي حين يكون، فإن معايير الجمهور الفرنسي ستختلف. مهما يكن الأمر، الراجح أن فرنسا ستجرّب حكومة من اليمين الهوياتي، سواء من موقع رئاسة الوزراء هذا العام، أو ربما من موقع رئاسة الجمهورية في 2027. وحينها سيستخلصون الدروس، ونأمل أن لا يكون لهذه الدروس ثمن من دم.

(كاتب سوري في باريس)

تكتيكات مصرية تتجاوز دور الوساطة في غزّة

عصام شعبان

فرض العدوان الإسرائيلي على غزّة موقعاً مستجدّاً للقاهرة، أن تكون بجانب دورها التقليدي وسيطاً أقرب إلى التفاوض، بشأن بنود تتضمّن، على مدى قريب، انسحاب الاحتلال من معبر رفح ومحور فيلادلفيا، ومستقبلاً في ملفاتٍ بينها التعاطي مع مشاريع الاحتلال الهادفة إلى تغيير الخرائط السياسية للقطاع. وميدانياً، مسألة تأمين الحدود، ومخطّطات تقوية الحواجز بين القطاع وغلاف غزّة وزيادة المنطقة الجغرافية الفاصلة، وإنشاء مناطق عازلة مماثلة بين القطاع ومصر، بجانب تعزيز نظم المراقبة في المنطقتين. وإضافة إلى تأمين الحدود، تبحث إسرائيل، على المستوى السياسي، تنفيذ مشروعات بديلة لحكم حركة حماس، بينها تأسيس مجلس محلي يدير القطاع، بمشاركة السلطة الفلسطينية أو من دونها، تلتقي مع مسار تسويةٍ ألمح إليها وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، في زيارته الثامنة للمنطقة العربية، منذ اندلاع الحرب، سيعلن تفاصيله بعد أسابيع، ضمن إعادة تعيين واشنطن موقعها في الشرق الأوسط، بعد واقعة 7 أكتوبر. وفي كل الأحوال، القاهرة متأثرة بتداعيات الحرب، سواء في مرحلة المواجهة الميدانية، أو بعدها حال الوصول إلى هدنة، وتبدو فرص إتمامها متعثرة، ومعها تحدّيات أمنية وسياسية للنظام، حتى وإن تجاهلت وسائل إعلام تمركز قوات الاحتلال على الحدود، من دون القدرة على اتخاذ مواقف تدفعها إلى التراجع، وهو ما يقتطع من رأسمال النظام الذي يتناقص بفعل الوضع المعيشي، واستدامة أزمتي الديون وارتفاع الأسعار، وعودة انقطاع التيار الكهربائي مرّة أخرى، مؤشّرات على استدامة الأزمة الاقتصادية. وعلى مستوى خارجي، تنال تحدّيات الحرب من الصورة الاعتبارية لمصر، بوصفها دولة مفترضاً لها وزنها إقليمياً، وحين تبقى ردّات الفعل غير كافية، ولا تردع إسرائيل، يصبح الوضع حرجاً، فلا ردع ممكناً، ولا مراهنة نجحت اعتماداً على تحسّن العلاقات مع تل أبيب في سنوات ماضية، تجعلها تحترم اتفاق سلام، يعتبره النظام خياراً استراتيجياً. وهاهما، البعدان الداخلي والخارجي، يزيدان الضغوط، ما سيدفع النظام إلى مغادرة دور الوساطة التقليدية، والمزاوجة بين التفاوض والوساطة، بما في ذلك تقاطعات مع مختلف الأطراف، بشأن الحدود والتهجير والإعمار، ومستقبل القطاع، وضمن أسباب تدفع القاهرة إلى الاتجاه نحو التفاوض مع تل أبيب وواشنطن بوصفها طرفاً مستقلاً، تغيّر نظرتها إلى الحرب بعد 6 الشهر الماضي (مايو/ أيار)، واستمرار العملية العسكرية في رفح، بل توسّعها شرقاً وغرباً، واستهداف النازحين على نحو متكرّر، وبقاء السيطرة على المعبر، غير تكرار الهجوم على القاهرة، ما يدفعها إلى إعادة تقدير مستوى المخاطر، ومواقف القوى الدولية، حتى وإن لم تتّخذ، حالياً، مواقف تصعيدية ضد إسرائيل، قد تعوق جهود الوساطة لوقف إطلاق النار، إلا أنها تصعّد من خطابها. ويبقى أن الانسحاب من معبر رفح والمدينة أمر طبيعي، ويمثل نقطة التقاء ومصلحة بين المقاومة والقاهرة، وإن كانت لا تميل مصر إلى عودة حكم «حماس» إلى القطاع، وتدفع لتثبت السلطة الفلسطينية خياراً بديلاً مع تفاهمات في الساحة الفلسطينية ومشاركة للقوى السياسة عبر منظمة التحرير، لكن وضع غزّة، في الوقت نفسه، في حالة حرب تطول، أو حالة فوضى من دون سلطة وإدارة، سيمثل خطراً أيضاً. لذا تحرص مصر ألّا تغيب السلطة عن التفاعلات الدولية، وتسعى إلى إبرازها لتؤدّي دوراً في ترتيبات ما بعد الحرب، بالتوازي مع نقاش مع الفصائل المسلحة والقوى السياسة، للبحث

> تصطفّ القاهرة مع مطالب «حماس»، الانسحاب الكامل من القطاع وإيصال المساعدات، وتساند وجود السلطة الفلسطينية في المشهد وتدفع به

عن قيادة فلسطينية، تشكّل طرفاً متماسكاً، يستطيع التفاوض، وتمرير تسوية لوضع غزّة والضفة الغربية، ويتجاوز أيضاً الصدع الذي خلفه الانقسام الطويل، وأيضاً مساحات السجال المستجدّة مع قيادة المقاومة حول نتائج «7 أكتوبر» ومسار الحرب والتفاوض، والتي لا يستقيم معها بقاء تفتّت القوى الفلسطينية بهذه الصورة. وتدرك القاهرة أن تصدّر حركتَي حماس وفتح المشهد، وهما منفصلان، وغير قادرين أيضاً على جذب باقي الأطراف الفلسطينية إلى ساحتهما، يقلّل جدوى أي طرف يسعى إلى الوساطة وجهوده. لذا تبحث عن مشتركاتٍ بين القوى الفلسطينية، وذلك يتصل أيضاً بمساعي تقوية موقفها والدفاع عن مصالحها، وتقليل آثار الحرب سياسياً واقتصادياً وأمنياً.

وتصطفّ القاهرة مع مطالب «حماس» الأساسية، الانسحاب الكامل من القطاع وإيصال المساعدات، وتساند وجود السلطة الفلسطينية في المشهد وتدفع به، وتحاور القوى الفلسطينية، وتحاول الاشتباك مع كل الأطراف، في محاولة لصد جنوح الاحتلال، ولا تمارس دور الوساطة فحسب، كما كانت سابقاً، للحفاظ على دور إقليمي، وتوطيد علاقاتها بمختلف الشركاء الإقليميين والدوليين، وإنما، حالياً، وبقدر كبير تدافع عن حدودها ومصالحها، بما يضمن أقلّ الخسائر مستقبلاً، وتحاول الخروج من أزمة مركّبة، تمر بها (القاهرة)، ويبدو فيها النظام محاصراً بالأزمات.

(كاتب مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads